ترجمـــــــــــــــات |
من العـــــــدد ١٧ | شعبان | حزيران | ٢٠١١

الولايـات المتحـدة في العـراق بعـد عـام ٢٠١١دور مضمحـل لكنـه مـازال فاعـلا

الجنرال المتقاعد جيمس دوبيك ، الجيش الامريكـي / معهـد دراسـة الحـرب ، شـباط ٢٠١١ / ترجمـــــة : المعهـد العـراقي للحـوار

الولايات المتحدة في العراق بعد عام ٢٠١١دور مضمحل لكنه مـازال فاعـــــــــــــــلا

الجنرال المتقاعد جيمس دوبيك ، الجيش الامريكي / معهد دراسة الحرب ، شباط ٢٠١١ / ترجمة: المعهد العراقي للحوار

الجنرال المتقاعد في الجيش الأمريكي جيمس إم. دوبيك، زميل بارز في معهد دراسة الحرب ISW، يشارك الآن في إعداد بحوث، كتابات، وموجزات تُقدَّم باسم المعهد. تشمل مناطق تركيزه MNSTC-I والقوات الأمنية العراقية، ويبحث في السبل الكفيلة بتحسين التدريب الذي تقدمه القوات الأمريكية والمتحالفة معها لقوات الأمن المحلية في أفغانستان وأماكن أخرى، وعقيدة مكافحة التمرد.

تولى الجنرال دوبيك قيادة القوات المتعددة الجنسيات للمرحلة الانتقالية في العراق MNSTCI في ١٠ حزيران ٢٠٠٧. وخلال فترة قيادته، أشرف على إنشاء وتدريب القوات الأمنية العراقية.

كان دوبيك القائد العام للفيلق الأول في فورت لويس ونائب القائد العام لدائرة تحويل وتدريب وعقيدة الجيش الأمريكي، كما شغل منصب قائد فرقة المشاة الـ٢٥.

تسنّم دوبيك عدة مناصب قيادية في وحدات الفرق المجوقلة، المشاة، والوحدات الميكانيكية الخفيفة حول العالم. مُنح درجة ملازم ثانٍ لفرقة المشاة في جامعة غانون كونه تخرج بتفوق منها عام ١٩٧١، واستقال

من الخدمة في ١ سبتمبر ٢٠٠٨.

يحمل دوبيك شهادة البكالوريوس في الآداب قسم الفلسفة من جامعةغانون، ثم درجة الماجستير في الآداب للقسم نفسه من جامعة جون هوبكينغز، ودرجة الماجستير في العلوم والفنون العسكرية من كلية القيادة العسكرية الأمريكية. حصل على عدة جوائز من بينها وسام الخدمة المميزة، وسام خدمة الدفاع المتقدمة، خمس أوسمة الخدمة، بالإضافة إلى عدة أوسمة وجوائز خاصة بالإنجاز العسكري في المشاة والقوات المجوقلة والدفاع الجوي، وحائز أيضًا على هوية خبراء المشاة وهوية المظليين المتقدمين ولديه هوية أركان الجيش.

حول المعهد:

معهد دراسة الحرب ISW، منظمة أبحاث سياسية عامة غير حزبية ولا ربحية، يقدم بحوثًا وتحليلات موثوقة تتضمن شرح الأمور العسكرية، باستخدام وسائل مبتكرة لإيصال الفكرة.

نحن ملتزمون بتحسين قدرة الأمة على تنفيذ عمليات عسكرية وتعزيز استجابتها الناشئة لأجل تحقيق أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية.

تأسس المعهد وفق مبدأ أن الديمقراطية السليمة تحتاج إلى قادة مدنيين لديهم خبرة كافية في الشؤون العسكرية.

لذا تفرض حالة التخلي عن الدراسات العسكرية في بعض الكليات والجامعات الأمريكية منذ حرب فيتنام سلسلة من التحديات تتعلق بالسيطرة المدنية على الجيش ورفاه أمتنا. لذلك، يسعى معهد دراسة الحرب لتعزيز الزعامة المدنية ودعم الناخبين من خلال إتاحة دراسة العمليات العسكرية أمام الجمهور.

الملخص التنفيذي:

• يتمثل التحدي الرئيس للولايات المتحدة في مساعدة العراق من أجل إدامة سلام مستقر.

• لا تستطيع المهمات السياسية الأمريكية أن تركز أيضًا على المهمات الأمنية التي سوف تبقى في العراق لما بعد عام ٢٠١١، والتي ستتطلب التدخل الأمريكي.

• في حالة العراق، ما زالت القوات الأمريكية تنفذ ما لا يقل عن أربعة أمور رئيسة وحساسة لإيجاد استقرار آمن في العراق، وإن هذه الأمور لن تُنجز بنهاية عام ٢٠١١. هذه الأمور أو العوامل الأمنية هي:

اعتدال الأزمات: يستمر وجود القوات العسكرية الأمريكية في التخفيف من إحياء التوترات الطائفية ودفع عملية المصالحة الوطنية.

تطوير القوات العراقية: ما زالت القوات الأمريكية بحاجة إلى مساعدة الجيش العراقي كي يتحول من قوة مكافحة التمرد إلى مستوى أكبر يركز على الدفاع الخارجي، فالدعم الأمريكي ما زال مطلوبًا بالنسبة للشرطة العراقية ومؤسسات الدولة القضائية.

دعم الدفاع الذاتي: تستطيع القوات الأمريكية أن تعطي ضمانًا بحماية الحدود العراقية في الوقت الذي تستمر فيه القوات العراقية بتعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية، وأنها تستطيع أن تؤمن المعدات والأسلحة التي يشتريها العراق والتدريب المرتبط بإعداد قوات قادرة على توفير الدفاع الذاتي، وتستطيع أن تشارك في أي ترتيب دفاعي إقليمي تجده دول الإقليم ضروريًا ومفيدًا لأمنها.

دعم مكافحة الإرهاب:

تُعتبر الوحدات العراقية الخاصة بمكافحة الإرهاب من بين الأفضل بالنسبة لباقي القوات الأمنية العراقية، إلا أنها ما تزال تعتمد على مزيج من شبكات الاستخبارات المعتمدة على القدرات البشرية والتكتيكات الاستخبارية والدعم التحليلي الأمريكي.

• سوف لن تحتاج الولايات المتحدة إلى مقر عسكري مستقل في العراق كما كان لقواتها في السابق، لكن ينبغي إعادة هيكلة السفارة الأمريكية في بغداد من أجل الاضطلاع بمهمة تنفيذ ما تبقى من المهام الأمنية بنجاح.

• ربما تفي المنظمات الثلاث التالية، والتي من المقرر أن تكون تحت سلطة السفارة الأمريكية في بغداد، بالمتطلبات التي ذُكرت أعلاه:

أ- مكتب تم إنشاؤه خصيصًا لتسهيل التعاون الأمني مع العراق، يعمل على تسهيل بيع المعدات العسكرية من خلال المبيعات العسكرية الخارجية، بالإضافة إلى مساعدة البلد المضيف بتدريب محدود، وتنسيق مشاركته في مجال التعليم والتدريب العسكري في الولايات المتحدة. ويجب أن يحتوي مكتب التعاون الأمني في العراق على خلية تدريب متقدمة ومدربين لهم مهارات استراتيجية عالية وقدرات استشارية.

ب- ملحقية دفاعية موسعة تشارك عملها مع لجنة أمريكية — عراقية مشتركة يتم تأسيسها كي تتولى التحقيق في أعمال العنف الطائفي الخطيرة وتراقب الحدود المتنازع عليها.

ت- قوة عمل مشتركة من أجل دعم الشرطة وتعزيز سيادة القانون، ويمكن أن تعمل على مساعدة الوزارات العراقية (كالداخلية والعدل)، فضلًا عن المساعدة في التخطيط والتنفيذ لنقل مسؤوليات الأمن الداخلي من الجيش العراقي إلى الشرطة على النحو الذي تحدده الحكومة العراقية.

• يجب أن يرتبط مكتب التعاون العسكري والملحقية الدفاعية بقائد عسكري رفيع المستوى.

أ- يجب أن يكون هذا القائد رفيع المستوى بما فيه الكفاية ولديه الخبرة الجيدة كي يكون مساعدًا للسفير الأمريكي في العراق لتنفيذ المهمة الاستراتيجية والتشغيلية المطلوبة، كي يكون لديه القدرة الكافية ليؤثر على القرارات والأفعال في البنتاغون، وأن يُعترف به من قبل الوزراء الأمنيين العراقيين وكبار الضباط في القاعدة الرئيسية على أنه زميل لهم.

ب- يجب أن يكون هذا القائد العسكري رفيع المستوى على رأس القيادة الأمريكية المشتركة للمساعدة، وأن يعمل على خطين: الأول مع السفير، والثاني مع القيادة المركزية الأمريكية.

• بعد عام ٢٠١١، إضافة إلى المنظمات الثلاث التي تم اقتراحها أعلاه، يبدو من المناسب أن تكون هناك اثنتان من المنظمات المتعددة الجنسيات، وأن مشاركة الولايات المتحدة في كل من هذه المنظمات التي سوف نناقشها أدناه يكون أمرًا مستحسنًا:

أ- بعثة الناتو التدريبية في العراق، إذ تستطيع المساعدة في إعداد عقيدة للجيش العراقي، تزويد الكوادر العسكرية والقادة بمختلف مستويات التدريب، والمساعدة في استئناف البرنامج العراقي للتعليم العسكري المحترف.

ب- قوات متعددة مسؤولة عن حفظ السلام، تكون مسؤولة عن تحديد وتعزيز القرارات التي من شأنها أن تدعم استمرار النتائج الإيجابية للعمل الشاق الذي تم إحرازه في السنوات الأخيرة المنصرمة، ويمكن أن تكون المشاركة الأمريكية من خلال مكتب الملحق العسكري.

• إضافة إلى التدابير الأمنية التي نوقشت أعلاه، يحتاج العراق إلى المساعدة في التنمية الاقتصادية.

• يمكن للولايات المتحدة أن تدعم هياكل ومؤسسات الحكومة العراقية في تطبيق السياسات والبرامج المنوَّعة اللازمة لإدامة (سلام أفضل) والذي ضحّى الكثير بحياتهم من أجل تحقيقه.

دور الولايات المتحدة في العراق بعد عام ٢٠١١، يضمحل لكنه ما زال حيويًا.

الجنرال جيمس. أم دوبيك، الجيش الأمريكي.

يستدعي موقف الولايات المتحدة اليوم في العراق مراجعة التحذيرات التي أطلقها هنري ستيمسون والتي جاء فيها: ((إن بناء سلام دائم أمر طويل، ومعقّد، وأصعب من مسألة شن الحرب)). إن العمل الشاق، المثابر، والدماء والتضحيات التي قدمها الأمريكيون والعراقيون انتقلت بالعراق إلى حال أفضل مما كان يعتقده الكثير في العام ٢٠٠٧، إذ لم تعد تلك التحديات التي تواجه الولايات المتحدة والعراق في درء العنف قائمة، وقلّت هجمات المسلحين، وأنشئت قوات أمنية عراقية أو تم الإشراف على ولادة حكومة شرعية لإدامة سلام مستقر.

إذا أردنا استمرار الاستقرار والسلام في العراق، فعلى الولايات المتحدة أن تلتزم بالسلام مثلما التزمت سابقًا بمهام الحرب. فلا تستطيع أهداف السياسة الأمريكية أن تركز فقط على انسحاب القوات الأمريكية، بل يجب أن تركز أيضًا على أهمية العوامل السياسية التي سوف تبقى في العراق بعد عام ٢٠١١ والتي سوف تستمر تتطلب التدخل الأمريكي.

لا تحتاج الولايات المتحدة إلى قواعد عسكرية دائمة كما كان لقواتها في العراق، بل يجب أن تعيد هيكلة السفارة الأمريكية في بغداد حتى تتمكن من أن تنفذ بنجاح المهام الأمنية المتبقية.

يعمل كل من السفير الأمريكي جيمس جيفري والجنرال لويد أوستن على إنهاء عمل القوات الأمريكية في العراق وانتقال المسؤوليات إلى السفارة الأمريكية في بغداد بحلول نهاية السنة، هذا التحول الضروري هو في مصلحة كل من الولايات المتحدة والعراق. لكنها ليست مجرد مسألة حزم المعدات والطيران والعودة إلى الوطن، فكما حذر فريد إيلك: ((تميل الحكومات إلى أن تغفل النظر إلى نهايات الحروب ومصالح الأمة التي تقع أبعد من ذلك، بسبب أن شن الحرب هو جهد من وزر كبير، (لكن) هي من مخرجات الحرب، وليس ضمن الحملة، والتي تحدد إلى أي مدى تخدم الخطط مصالح الدول)).

لم تتضح نتائج الحرب في العراق لحد الآن، القرارات التي اتخذت هذه السنة مهمة للغاية. ولم يعد العراق متصدرًا العناوين الرئيسة للصحف، أما أصوات الآلاف من العراقيين وكذلك ضحايا الولايات المتحدة والحلفاء فتقول لنا: (ما ليس واضحًا في البصر لا يعني أنه ليس واضحًا في العقل).

في قضية العراق، ما زالت القوات الأمريكية تنفذ ما لا يقل عن أربع مهام حساسة إزاء سلام مستقر في العراق، وأن هذه المهام لم تكتمل نهائيًا بحلول نهاية العام. هذه المهام الأمنية هي:

التوسّط في الأزمات :

ما يزال الوجود العسكري الأمريكي يعمل على التخفيف من إحياء التوترات الطائفية. إذ ما زال الدخان يحوم فوق التوترات الطائفية بين العرب والكرد، السنة والشيعة، الشيعة والشيعة، وبين المسلمين والمسيحيين، وبالتالي يؤثر على الاستقرار في العراق. بدأت هذه الانقسامات تتعافى، لكن على الجميع ألّا يندهشوا من حقيقة الحاجة إلى مزيد من الوقت وظروف سياسية وأمنية مناسبة من أجل الشفاء التام.

بعض هذه الجروح نجم عن أعمال العنف الأخيرة، والأخرى ناجمة عن المذابح الطائفية السابقة. قد تحفّز هذه التوترات أياً من الطوائف أو الإثنيات للتحكّم بأي مفصل من مفاصل القوات الأمنية العراقية والاستيلاء عليه. وبالفعل هناك قلق من سعي مقتدى الصدر ومنظمته الشبيهة بحزب الله اللبناني إلى عرقلة التحرك نحو سلام مستقر. إن قوات الأمن العراقية قادرة وتتعافى يوماً بعد يوم. على كل حال، يدرك العديد من القادة العراقيين بأن وجود الولايات المتحدة ما زال أمراً حاسماً في دعم الاستقرار الوليد في البلاد.

هناك أثر إيجابي للوجود العسكري الأمريكي على التقدم في عملية المصالحة الوطنية. وكما أظهرت الأحداث في السنوات الثلاث المنصرمة، وبرهنت الخبرة الوطنية الأمريكية التي أعقبت الحرب الأهلية، فالمصالحة الوطنية المتكاملة هي الآن بطيئة، تدريجية، وفي كثير من الأحيان تتعرض للتقطع وحالة اللاإنتظام، اختراقات وانتكاسات، الأمل وخيبة الأمل. في النهاية، يمكن أن تتم المصالحة الوطنية فقط من خلال مبادرات وسياسات عراقية، ولا يمكن إنكار التأثير الإيجابي للوجود العسكري الأمريكي لاسيما في السنوات الثلاث الماضية. هذا الوجود، وبالتزامن مع الإجراءات الإيجابية التي مارستها الحكومة العراقية، من شأنه أن يطمئن الأقليات في العراق والمسلحين السابقين بالانضمام إلى العملية السياسية.

في الوقت نفسه، يجب أن يتلاشى الوجود الأمريكي إذا ما حقق العراق مصالحة حقيقية ومستمرة، ويجب أن يكون هذا الانسحاب محسوباً بعناية. لقد ارتكبت الولايات المتحدة خطأ في تحديد جداول زمنية غير واقعية من قبل في العراق، وهو نفس الخطأ الذي أدى للنتائج الكارثية عام ٢٠٠٦. وبالرغم من أن الوضع في العراق اليوم ليس بمستوى الخطورة الذي كان عليه عام ٢٠٠٦، على الولايات المتحدة أن تتجنب التعرض إلى المغريات والاندفاع الذي تعرضت له سابقاً. بالإضافة إلى التخفيف من حدة التوترات

الطائفية ودفع عملية المصالحة الوطنية، فإن الوجود العسكري الأمريكي يساعد المسؤولين العراقيين كذلك في الاستجابة إلى الأزمات. إن رعب العنف الطائفي وتراث ٣٠ عاماً من القمع الوحشي الذي مارسه صدام حسين ولّد بيئة تجعل من المحتمل أن تكون ردة الفعل والاستفزازات من بعض الأفعال سبباً في تدمير ديمقراطية العراق الناشئة. فالعصبية ما تزال نشطة، والكراهية سائدة، والشكوك عالية. يوفر الوجود العسكري الأمريكي درجة معينة من الوعي الظرفي، وتوفر المعلومات وسلطة صنع القرار الذي يستطيع أن يجلب الهدوء بدلاً من التفجر المحتمل للأوضاع.

توضح حقيقة أن المدة التي استغرقتها عملية تشكيل الحكومة كانت واحدة من فترات الهدوء النسبي أن قدرة العراقيين على صنع القرار الحكومي آخذة في التحسن. إن العمل الشاق الذي أنجزه الدبلوماسيون الأمريكيون رفيعو المستوى والقادة العسكريون لم يسهم فقط في تشكيل حكومة شاملة والتي تشكلت أخيراً، بل ساهم أيضاً بالهدوء أثناء فترة تشكيل الحكومة.

وأخيراً، على مدى السنوات القادمة يجب أن تنقل الحكومة العراقية المسؤوليات يوماً بعد آخر من الجيش العراقي إلى الشرطة العراقية. هذا الانتقال إلى سيادة الشرطة سيكون صعباً حتى في ظل أحسن الظروف.

شهدت بعض مناطق العراق تولي الشرطة العراقية بعض المسؤوليات الأمنية تباعاً. لكن في مناطق أخرى، لاسيما في تلك التي تكون معقدة طائفياً، حيث ما زال العنف متفشياً والثقة في جهاز الشرطة منخفضة، فإن القلق والتوتر يصاحبان رحيل الجيش والانتقال إلى سيطرة الشرطة. لذا ستكون عمليات الانتقال في هذه الأماكن بطيئة، لكن سوف تستفيد من وجود الجيش الأمريكي في جلب الاستقرار وبناء الثقة.

٢- تطوير القوات الأمنية :

على مدى السنوات الثلاث الماضية، نمت القوات الأمنية العراقية في الحجم والكفاءة والثقة. وأصبح الشعب العراقي أكثر ثقة في هذه القوات، لكن هذا النمو لم ينته بعد.

يتطلب تحول الشرطة عقوداً من الزمن. وفي ظل قيادة وزير الداخلية السابق جواد البولاني، حققت الشرطة العراقية تطوراً مذهلاً. ففي نهاية ٢٠٠٧، لم يتوقع الكثير أن تصل الشرطة العراقية إلى مستوى التطور الذي هي عليه اليوم. ساهم في دعم هذا التقدم القادة العسكريون الأمريكيون، بمن فيهم وزير الخارجية ومسؤولون من وزارة العدل الأمريكية.

إن الحاجة إلى استمرار التطوير ما تزال موجودة. على كل حال، فإن الانتقال من نظام قائم على الاعترافات إلى آخر يعتمد على الأدلة — على سبيل المثال — يتطلب التدريب، التعليم، والتطوير المؤسساتي. هذا التطوير سوف يشمل أيضاً تطوير النظام القضائي برمته، فضلاً عن استمرار تدخل القوات الأمريكية.

إن عام ٢٠١١ هو الوقت الصحيح للتحول في تطوير الشرطة وتعزيز هيبة القانون من النظرة العسكرية الأمريكية إلى مسؤولية وزارة الخارجية الأمريكية. هذا هو الوقت المناسب لتوسيع التركيز على إعداد شرطة متماسكة، وأنظمة إسناد قانونية، وستراتيجية قضائية خاصة بالحبس والاعترافات.

لقد تم وضع خطط لاستكمال هذا التحول، لكن الخطط الحالية يشوبها الخلل. إذ ربما تُنفق كثير من الأموال من أجل إعادة إنشاء جيش لحماية المستشارين والمدربين التابعين لوزارة الخارجية الذين يعملون على تدريب الشرطة، وعلى القوات الجوية من أجل نقلهم ودعمهم، وتحديث بنى ومؤسسات إقليمية تعمل على دعم جهد وزارة الخارجية وحماية القوات وتلبية المعايير المعيشية، وتبقى أموال قليلة من أجل دعم المدربين والخبراء

الفعليين الذين هناك حاجة لهم لإنجاز العمل. إضافة لذلك، هناك اهتمام قليل جداً إزاء التماسك الكلي للخطة، وكيف يعمل كل عنصر من عناصرها مع المجموع: تدريب الشرطة والتعليم، تعزيز هيبة القانون التي تربط الوزارة بمراكز وقواعد الشرطة المحلية، التدريب، التعليم، وتطوير المدى الواسع للمناصب القضائية من القضاة إلى المحامين والكتّاب، والتأهيل والتدريب المهني في المستويين المحلي والوطني لنظم الحبس.

وزير الدفاع السابق عبد القادر جاسم، ورئيس هيئة الأركان الجنرال بابكر زيباري، عملا أيضاً على تعزيز كفاءة وأداء القوات الأمنية المسلحة العراقية في السنوات الثلاث الماضية. كالعمل الذي أُنجز من قبل وزير الداخلية العراقي. فالعمل الخاص بوزارة الدفاع العراقية وهيئة الأركان ليس سهلاً، لكنه زاد من مستويات الفاعلية والتنافسية لمستويات عالية كل عام. أدرك كل من الرجلين بأن العمل تجاه إنشاء جيش كفوء للغاية هو بعيد عن النهاية.

الشيء الذي له الآن المقام الأول من حيث الأهمية هو الأمن الداخلي. يجب أن تعمل عمليات مكافحة التمرد بشكل أكثر مهنية وأن تكون لها قدرة الدفاع الذاتي. ولأجل تحقيق هذا الهدف، اشترى الجيش العراقي معدات عسكرية أمريكية من أجل تسليح جيشه وبالذات قواته الجوية. على كل حال، يدرك الجنرال زيباري بأن التدريب المكثف والموسع من المستوى الفردي إلى الجماعي، بما فيه تدريب القادة، يعتبر عنصراً أساسياً في بناء الجاهزية الاحترافية العسكرية، ويدرك كل من الجنرال زيباري ووزير الدفاع بأن التدخل العسكري الأمريكي المباشر وطويل الأمد في عملية الاحتراف هذه ليس مجرد أمر غير مرغوب فيه بل ضروري.

٣- قدرات الدفاع عن النفس :

ليس للعراق قدرة عسكرية تمكنه من الدفاع عن حدوده. وإن هكذا قدرة هي

حق طبيعي ومن واجب أي دولة ذات سيادة. للبحرية العراقية قدرة على حماية مياهها الإقليمية والمنصات النفطية، لكن هذه القدرة وليدة. لا القوات الجوية ولا الجيش العراقي قادران على الدفاع عن السيادة الإقليمية للعراق. والخطوات تمضي نحو امتلاك المعدات الضرورية والتدريب على استعمال هذه المعدات، لكن امتلاك المعدات والتدريب اللازم لبناء قدرات دفاع ذاتي هو الجزء السهل من هذه المهمة.

أصعب جزء هو الدبلوماسية. نظراً لتاريخ العراق، فمن جانب يسعى جيرانه إلى الاطمئنان من أن قدرات العراق سوف تُبنى على أساس الدفاع الشرعي عن النفس فقط. ومن جانب آخر، تتخوف دول الجوار من أن العراق سوف يستفيد من بعض أنماط بناء الثقة الإقليمية.

تستطيع الولايات المتحدة أن تلعب دوراً مضاعفاً ثلاث مرات في هذا المجال. أولاً، يمكن أن تكون ضامناً لحماية وتأمين حدود العراق في الوقت الذي يطور فيه العراق قدراته الدفاعية. ثانياً، يمكنها أن تكون مصدر بيع العراق للمعدات والتدريب اللازم لإعداد قوات دفاع ذاتي. ثالثاً، يمكنها أن تشارك في أي ترتيب دفاعي إقليمي يمكن أن تجده دول الإقليم مفيداً لأمنها.

٤- دعم مكافحة الإرهاب :

إن الوحدات العراقية الخاصة بمكافحة الإرهاب هي من بين الأحسن ضمن القوات العراقية الوطنية. فأداؤها في السنوات الأخيرة — عادة ما تم بالتنسيق بين العمليات الخاصة الأمريكية — ساهم بشكل مباشر ومميز في تحسين الوضع الأمني في العراق. هذه القوات حجّمت من شبكات المقاتلين الأجانب بالشكل الذي لم تكن القوات الأمريكية أو قوات التحالف قادرة على إنجازه لوحدها.

لأجل استمرار ما يقومون به، فإن وحدات مكافحة الإرهاب العراقية تعتمد على مزيج من شبكات الاستخبارات وتقنيات شبكات الاستخبارات الأمريكية الخاصة بالدعم التحليلي. سوية، تشكل هذه القدرات الاستخبارية العمود الفقري بالنسبة للقدرات الضرورية لمكافحة الإرهاب، والضرورية لمنع المقاتلين الأجانب من إحياء شبكات التمرد وإصلاحها وتهديد الحكومة العراقية الناشئة. إنهاء الدعم الأمريكي يجب أن يكون مميزاً من حيث تقليص حجم الضرر الذي يمكن أن يلحقه بعمليات مكافحة الإرهاب في العراق.

كل من هذه العناصر الأربعة ضروري لإدامة الاستقرار في العراق واستمرار التقدم نحو الحياة الطبيعية. كل منها سوف يستمر لما بعد كانون الأول ٢٠١١، التاريخ المحدد لسحب جميع القوات الأمريكية من العراق. لا تزال هناك أسئلة حول من سيؤدي ويدير هذه المهام وعلى أي نحو؟. وللأسباب السياسية المحلية المفهومة في كل من العراق والولايات المتحدة، الحل المرجح هو أنه لن يتم تمديد وجود القوات الأمريكية في العراق ولن تكون هناك قواعد أمريكية في هذا البلد مسؤولة عن متابعة تنفيذ هذه العناصر. ((يؤثر الصراع السياسي في أي بلد على كل الأمور التي تتعلق بإنهاء الحرب)) حسب ما كتب فريد إيكل في كتاب (يجب أن تنتهي كل الحروب). فدقة توازن الحكومات الائتلافية تكون مفيدة في التعامل مع القرارات الأساسية. لذا فكل من حكومة الولايات المتحدة والعراق – بالرغم من وجود أسباب مختلفة – فإن كلتيهما تعتمدان على تحالفات متوازنة بدقة عالية.

حتى الآن، يجب أن توضع بعين الاعتبار بعض الحلول التي تطابق الحقائق على الأرض وتعزز من مصالح كل من العراق والولايات المتحدة. يمكن أن يتجسد الحل في إيجاد الجمع الصحيح لبعض المنظمات المتضمنة في السفارة الأمريكية ببغداد ومنظمات القوات متعددة الجنسيات التي تتشارك مع الولايات المتحدة.

المنظمات التالية أدناه تقع تحت سلطة السفارة الأمريكية في بغداد والتي ربما تستجيب لهذه المتطلبات.

• المكتب المتخصص بالتعاون الأمني في العراق:

يهدف بشكل أساسي إلى تسهيل بيع المعدات العسكرية من خلال البرنامج الأجنبي لمبيعات الأسلحة، لمساعدة الدول المضيفة بالتدريب المحدود، وتنسيق مشاركتها في التعليم العسكري والتدريب في الولايات المتحدة. بالرغم من أن هذه الأمور ضرورية، لكنها غير كافية. فبالإضافة لهذه الوظائف، يجب أن يحتوي مكتب التعاون الأمني في العراق خلية تدريب قوية بما فيه الكفاية كي تنسق نظام ممارسة الأهداف الثلاثة الآتية بشكل مناسب:

الأول، لابد أن تكون ممارسة النظام متزامنة مع التدريب المطلوب – من المستوى الفردي إلى مستوى الوحدات الكبيرة – مصاحباً لتحويل مهام الجيش العراقي من عمليات مكافحة التمرد إلى قوة وطنية لها قدرة الدفاع الذاتي، تدريب ودمج قوات إقليم كردستان المحلية في الهيكل العام للجيش العراقي، إنشاء قوة جوية عراقية تكون قادرة على حماية مجالها الجوي الوطني.

الثاني، يجب إثبات التزام العراق والولايات المتحدة بتعهداتهما لحماية سيادة الأرض العراقية.

وأخيراً، يجب أن يمنح النظام السفير الأمريكي الصلاحيات التي تدعم تعزيز القوة المكلفة لمنع التدهور الأمني.

يجب أن يحوي مكتب التعاون الأمني في العراق قدرات استشارية وتدريبية مؤهلة لوجستياً. واحدة من أصعب المجالات التي تعترض إنشاء قوة عسكرية مكتفية ذاتياً هي إنشاء مؤسسات دعم وإسناد، أنظمة شرطة، إجراءات سليمة وكذلك برامج في وزارة الدفاع والقيادة المشتركة في المؤسسات المحلية

والوطنية. إن العمل جارٍ بشكل جيد لكنه يتطلب عدة سنوات كي ينضج. لكن تأسيس نظام عمل وطني لوجستي ليس بالمهمة السهلة، وإنشاء نظام نقل وصيانة وتفعيل المشتريات في جميع المستويات تتطلب جميعها وقتاً.

كذلك، يجب أن يحتوي على خلية يمكن أن تتوسع في تقديم المشورة وتستمر في دعم وتحسين مراكز العمليات الوطنية العراقية في الجيش والشرطة والحكومة. أخيراً، يجب أن يحتوي على منسق خاص للعمليات وخلية إسناد من شأنها أن تتأكد من أن قوات مكافحة الإرهاب العراقية لها قدرة استخبارية كفوءة وينبغي أن تدعم من أجل أن تنفذ عمليات هجومية ضد أعدائنا الذين بقوا في العراق أو الذين يسعون للعودة إليه.

• ملحقية دفاعية موسعة:

تختلف مهام الملحقية الدفاعية من بلد لآخر. ففي العراق، يجب أن يكون مكتب الملحقية له هدفان أساسيان، إضافة إلى روتينية المهام الموكلة للمكتب.

الهدف الأول: ينبغي أن تشارك في أعمال اللجنة الأمريكية العراقية المشتركة والتي تحقق في أعمال العنف الطائفية الخطرة. وهكذا لجنة لابد أن يكون أساسها المفاوضات بين بلدين ذوي سيادة، الولايات المتحدة والعراق. فهكذا لجنة يمكن أن تكون فترة عملها محددة مسبقاً، وأن تسهم إسهاماً كبيراً في منع تحول الشائعات إلى أزمات. يجب أن تتألف اللجنة من ممثلين رفيعي المستوى من كل فئات الشعب العراقي. وتضمن مشاركة الجانب الأمريكي الموضوعية والشفافية. وهكذا لجنة سوف تساعد على نمو الثقة في تفاني الحكومة العراقية لتقديم الخدمات لكل مواطنيها.

الهدف الثاني: يجب أن يكون للملحقية الدفاعية مراقبون على طول مناطق (الخط الأخضر) المتنازع عليها. وليس من الضروري أن يكونوا ضمن نقاط

التفتيش الموجودة أصلاً في هذه المناطق. فوجودهم لابد أن يكون في كل منظمة تعمل على الفصل في النزاعات. على كل حال، يعملون على بناء الثقة على طول حدود المناطق المتنازع عليها. كما هو الحال مع اللجنة المذكورة أعلاه، مشاركة الولايات المتحدة في الفصل بين المنازعات يمكن أن تكون محددة في مدة ما.

لابد أن يخضع كل من مكتب التعاون الأمني في العراق ومكتب الملحقية الدفاعية إلى سلطة قائد عسكري رفيع المستوى ولديه الخبرة الكافية لمساعدة السفير الأمريكي في العراق، لأجل تنفيذ المهمة العملياتية والاستراتيجية المطلوبة، ويكون له القدرة اللازمة للتأثير على القرارات في البنتاغون. وأن يكون معترفاً به من قبل الوزراء الأمنيين العراقيين ومن القيادة العسكرية العليا باعتباره نظيراً لهم. وهذا القائد العسكري رفيع المستوى ربما يكون رئيس بعثة قيادة الدعم العسكري الأمريكي المشترك وأن يعمل بشكل مزدوج مع السفير والقيادة المركزية الأمريكية.

• قوة مهام مشتركة من أجل سيادة الشرطة وتعزيز سيادة القانون:

ينبغي أن تُقاد قوة مهام مشتركة من قبل وزارة الخارجية، لكن لابد أن تتضمن ممثلين عن وزارة العدل والدفاع.

إن قوة المهام المشتركة سوف تزيد من الترابط بين مكونات برنامج سيادة القانون، الشرطة، الادعاء، أنظمة الحبس، والاعترافات. ستكون مساهمة وزارة الخارجية الأمريكية بالإضافة إلى مسؤوليتها في القيادة بشكل عام للبرنامج وإدارته، مركزة على تدريب، وتثقيف وتطوير الشرطة، وأن إنشاء أنظمة دعم القانون من المستوى الوزاري إلى المحلي هو أمر مطلوب لإدامة برنامج الشرطة المحلية. وسوف تساهم وزارة العدل الأمريكية في برنامج سيادة القانون ببرامج تحقيق الجرائم الدولي وبرنامج مساعدة الأشخاص

فضلاً عن تحسين مستوى النظام القضائي ونظام الاعترافات. وستزود وزارة الدفاع الدولة العراقية بذاكرة مؤسساتية تتعلق بالجهود التي طورت الشرطة العراقية وأنظمة تعزيز القانون إلى ما هي عليه من واقع إيجابي الآن. ثانياً، إنها ستمنح الحماية، النقل، والدعم اللوجستي لنشاطات قوة المهام. ثالثاً، إنها سوف تزيد من دعم كادر قوة المهام بضباط مؤهلين ولديهم الخبرة كي يساعدوا في التخطيط، الإعداد، التنسيق، التنفيذ وتقييم المشاريع الواسعة التي تكون قوة المهام مسؤولة عنها.

بالإضافة إلى مساعدة بعض الوزارات العراقية كالداخلية والعدل، فإن قوة المهام المشتركة سوف تساعد في التخطيط من أجل تنفيذ المسؤوليات الأمنية الداخلية من الجيش العراقي إلى الشرطة على النحو الذي تحدده الحكومة العراقية. هكذا قوة مهام مشتركة من شأنها أن تمثل خطوة كبيرة تجاه تأسيس تماسك بين الوكالات المتعددة التي يقع على عاتقها دعم تنمية القانون.

بعد عام ٢٠١١، بالإضافة إلى المنظمات الأمريكية المطروحة أعلاه، يبدو من المناسب وجود منظمتين متعددتي الجنسيات، وأن مشاركة الولايات المتحدة في كل من هذه المنظمات من المهم مناقشتها أدناه.

١- بعثة الناتو التدريبية في العراق:

اضطلعت بعثة الناتو التدريبية بمهام حيوية منذ تأسيسها في العراق. إضافة لذلك، للمساعدة في إعداد عقيدة للجيش العراقي، ساهمت دول الناتو في تدريب مشاة البحرية والقوات البحرية، عن طريق وجود الكادر المتخصص وتدريب القادة في مستويات متنوعة، ومساعدة في إعادة إنشاء برنامج تعليمي لجيش عراقي محترف. وإن وجود ممثلين عن دول الناتو في العراق يساعد كذلك القادة العراقيين رفيعي المستوى في إيجاد طرق بديلة لإضفاء

الطابع المهني على القوة العسكرية وإدارة وزارة الدفاع والقيادة المشتركة.

إن عمل وحدة الناتو التدريبية في العراق سوف يستمر لما بعد ديسمبر عام ٢٠١١ وعلى الأقل في مجالين مهمين: الأول، المساعدة في تعزيز احترافية تأهيل نظام الجيش العراقي من ضباط الصف الأكاديميين والمدارس الخاصة بالضباط، ومن خلال تعليم الضباط من المستوى المتوسط وتدريب الكادر، إلى مستوى الكليات الحربية رفيعة المستوى. الثاني، تنسيق تدريب الضباط وتعليم قادة الجيش العراقي في أنظمة المدارس الخاصة بالدولة كما هو الحال بنظام مدرسة حلف الناتو.

٢- وجود مقر للقوات متعددة الجنسيات التي تحفظ السلام:

تؤكد الهجمات الأخيرة في كركوك بأن واحدة من أهم القضايا المتفجرة في العراق تتعلق بحدود المناطق الداخلية المتنازع عليها مع إقليم كردستان. إذ إن هناك توترات طائفية وموارد هيدروكربونية طبيعية تلتصق بها ذاكرة ما تزال حية عن سياسات الإبادة الجماعية التي مارسها صدام ضد الكرد.

قاد احتمال حدوث أزمة نتيجة هذه التوترات إلى تأسيس نقاط تفتيش مشتركة في مناطق رئيسية على طول الحدود التي تتضمن قوات عراقية وأمريكية وبيشمركة كردية من الذين يعيشون ويتجولون سوية. إضافة لنقاط التفتيش هذه، اتُّبعت عملية للفصل متعدد المستويات لحل المشاكل بأدنى مستوى ممكن. وكانت النتيجة زيادة الثقة وتقليل التوتر.

سوف تساعد الحكومة الشاملة التي شكلها رئيس الوزراء نوري المالكي في إدامة هذا التطور، بينما تتبلور هناك ثقة بأن نقاط التفتيش سوف تعمل بكفاءة جيدة بدون القوات الأمريكية، وهناك ثقة أقل بعمليات التقاضي المصاحبة لحل النزاع في حال استثناء القوات الأمريكية. إن قواعد القوات المتعددة الجنسيات الخاصة بحفظ السلام مسؤولة عن النظر في النزاعات

ودعم القرارات وسوف تستمر بتحقيق نتائج إيجابية لعملها الشاق لاسيما في السنوات الأخيرة المنصرمة. ويمكن أن تكون المشاركة الأمريكية من خلال الملحقية العسكرية الموسعة.

يتطلب تحقيق السلام المستقر جهوداً أكثر مما هو مطلوب لإنجاز الأمن. فبالإضافة إلى المعايير الأمنية التي نوقشت أعلاه، يحتاج العراق إلى المساعدة في نموه الاقتصادي. يمكن أن يُنظر إلى هكذا مساعدة على أنها فرصة ليس لمجرد مساعدة دولة ذات سيادة للتعافي من آثار عقود من القيادة المتهاوية والتمرد العنيف، بل أيضاً من أجل تعزيز أمن أمتنا وتوفير الفرص لعمل الشركات الأمريكية. لا ينبغي على السياسة الأمريكية أن تكتفي بتشجيع العراق من أجل تطوير تشريعات كما هو الحال مع الأفعال السياسية التي سوف تساعد في تعجيل تعافي العراق، بل على دبلوماسيينا مساعدة حكومة العراق في إعداد السبل الكفيلة بذلك.

إعادة الإعمار والبنية التحتية:

تساهم التنمية — المادية والبشرية — في إرساء السلام المستقر. إذ يرتبط في معظم الأحيان إعادة الإعمار مع الإعمار المادي، كالطرق والجسور، تطور الموانئ البحرية والجوية، المياه والزراعة والطاقة. هناك حاجة لا خلاف عليها لهذه البرامج، لكن البنى التحتية البشرية العراقية تحتاج كذلك إلى أن تنمو، كالتعليم، اللغة، مهارات الإدارة، والخبرات التقنية، فكلها عانت إبان حكم صدام. ولا يجب أن يشفى العراق فقط من آثار التمرد المادي، النفسي والاجتماعي، بل يجب أن يتعافى من آثار ثلاثة عقود حالت دون تحقيق أي نجاحات على المستوى الوطني في المجال الاقتصادي في ظل الاقتصاد العالمي وما وصل إليه اليوم من تقدم. يعمل العراقيون اليوم بجهد دؤوب ولديهم الموارد اللازمة، لديهم رأس مال بشري ضخم. إنهم يحتاجون

مساعدتنا لأجل تسخير إمكانياتهم، وبمساعدتهم، فإننا نساعد أنفسنا.

الشرط الذي لا غنى عنه في كل هذه الأمور يتعلق بالاعتراف بالحقائق على الأرض كما هي في الواقع وإشراك حكومة العراق من خلال الخطاب الدبلوماسي المباشر. فكما ظهر للعيان عام ٢٠١١، بأن التقدم في مجال أو أكثر من المجالات التي وصفت أعلاه يمكن أن يغني عن الحاجة إلى بعض هذه المنظمات أو الوظائف المقترحة. لكن بوجود فهم ورؤية واضحة لما يجب أن يتم إنجازه دائماً ما تكون البداية الأفضل. تم تشكيل الحكومة في العراق، وتستطيع الولايات المتحدة تقديم مساعدة هيكلية لهذه الحكومة في مجال وضع السياسات والبرامج اللازمة لإدامة (سلام أفضل) والذي ضحى الكثير بحياتهم من أجل تحقيقه. إن الاستثمارات الكبيرة والمفيدة هي محل اهتمام، لاسيما التي تُعنى بالمساعدة الاقتصادية وتوفير الموارد، وعلينا أن نضمن بأن هذه الاستثمارات لا تذهب سدى.

إن العمل الشاق والمتعلق بإنهاء الحرب في العراق بدأ بسياسة الانتشار – زيادة عدد القوات الأمريكية عام ٢٠٠٧ – والذي أعقبه تحسن الظرف الأمني بشكل بطيء وتدريجي. وانخفاض معدلات العنف بشكل مطرد، اكتسبت القوات الأمنية العراقية بشكل تدريجي المسؤولية والقدرة على الحفاظ على الأمن. وزادت الحكومة في العراق من شموليتها وشرعيتها وإتقان عملها، لم يحدث أي من هذا بسهولة، مع ذلك فإن هذا العمل لم يكتمل بعد.